

تبين النتيجة (√) الى قوة الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة والنتيجة (X) الى ضعف الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة ، الامر الذي يشير الى ان التشريعات والقوانين المعمول بها على المستوى الدقيق لاتعكس تطبيق قواعد الحوكمة الانسبة (٤/٠) كما مبين في الجدول (٢) وبشكل عام هي ضعيفة اذا ان متوسط المتغيرات الفرعية قد بلغ لها (١.٨٦) وبمتوسط انحراف معياري (٠.٦٦) مقارنة مع المعيار المقبول العام البالغ (٢.٤) والذي يؤشر ضعف تطبيق قواعد الحوكمة ، مما يدعو الى تكثيف الجهود من اجل زيادة الاهتمام بتطبيق قواعد الحوكمة والعمل على تطويرها ورفع مستوياتها وضمان مواكبتها لمتطلبات الادارة الحديثة ، مما يساهم في زيادة ثقة جميع الاطراف ذات العلاقة بالشركات المساهمة في المستقبل لضمان استمراريته في العمل والحصول على سعر جيد لاسهمها مما يعظم ثروة المساهمين فيها ، وكذلك الحصول على التمويل المناسب لتمويل توسعاتها سواء كان هذا التمويل طرح اسهم جديدة او الحصول على قروض جديدة ، وكل هذا غير ممكن اذا كان الاداء المؤسسي لا يرتقي الى تطبيق قواعد الحوكمة التي تعطي حافز وثقة كبيرة للاطراف ذات العلاقة بالشركات المساهمة.

جدول (٣)

مبدأ مدى الحفاظ على مصلحة الشركة مع الاطراف الخارجية

ت	المتغيرات الفرعية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
١	ادارة الشركة متعاونة بشكل فعال مع اصحاب المصالح الخارجية.	٢	٠.٤٧	X
٢	تهتم ادارة الشركة بالاخذ بمقترحاتهم التي تصب في تحسين اداء الشركة.	١.٩٠	٠.٧٠	X
٣	تهتم ادارة الشركة بتوفير المعلومات المناسبة لاصحاب المصالح بشكل فصلي ووقت مناسب.	١.٩١	٠.٥٣	X
٤	يمكن لاصحاب المصالح الاتصال بالمساهمين واعضاء مجلس الادارة بحرية.	٢.٤٧	١.٠٨	X
٥	توفر الشركة حماية لاصحاب المصالح من الاعسار والافلاس.	٢.٢٨	٠.٩٦	X
٦	عند طرح سندات القرض المضمونة يتم توثيق الضمانات بشكل نظامي وقانوني.	٢.٥٧	٠.٩٥	X
٧	يحق للمالكي سندات القرض المضمونة تعيين أمين إصدار وعلى نفقة الشركة.	٢.٧٠	٠.٨٤	X
٨	يحتتم على الشركة دعوة أمين الإصدار لحضور اجتماعات الجمعية العامة ومجلس الإدارة.	٢.٧٤	٠.٩٧	X
٩	يحق للدائنين الاعتراض على تخفيض رأسمال أو تحويل أو اندماج أو تصفية الشركة.	٢.٤٥	١.٠٥	X
	متوسط المتغيرات الفرعية	٢.٣٣	٠.٨٣	X

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

✓ : من (٢.٤) مرتفع ، × : من (٢.٤) منخفض

تؤشر النتيجة (√) الى قوة الالتزام في مدى الحفاظ على مصالح الشركة مع الاطراف الخارجية والنتيجة (X) الى ضعف الالتزام في في مدى الحفاظ على مصالح الشركة مع الاطراف الخارجية ، ويبين الجدول (٣) محاولة الشركة المحافظة على مصالحها مع الاطراف الخارجية فان (٩/٠) من اسئلة تؤكد ان الشركات تسعى للمحافظة على مصالحها مع الاطراف الخارجية من غير المساهمين لضمان استمراريتها في العمل و بشكل عام يعكس هذا المحور انخفاض متوسط المتغيرات الفرعية والبالغ (٢.٣٣) وبمتوسط انحراف معياري (0.83) مقارنة مع المعيار المقبول العام البالغ (٢.٤) والذي يؤشر الى قوة سعي الشركة في الحفاظ على مصالحها مع الاطراف الخارجية من غير المساهمين ومع ذلك يجب على الشركات العمل على تطوير ادائها المؤسسي والذي ينعكس ايجابياً على الحفاظ على مصالح الاطراف الاخرى وضمان استمرارية التعامل معها.

جدول (٤)

مبدأ مدى التقييد بمبادئ الافصاح والشفافية

ت	المتغيرات الفرعية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
١	يتم نشر الميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر وتقرير مدقق الحسابات وخلاصة وافية عنها قبل انعقاد الجمعية العامة بوقت مناسب.	٢.٥١	١.٠٥	X
٢	التزام اعضاء مجلس الادارة بتقديم اقرار خطي بما يمتلكون هم وعائلاتهم من حصص من اسهم الشركة والشركات الاخرى.	٢.١٠	٠.٨٧	X
٣	يمنع اقراض رئيس مجلس الادارة واعضائه واقاربهم.	٢.٢٢	٠.٩١	X
٤	يجوز لمجلس الادارة بصلاحيته تشريع القوانين بما لا يتنافى مع المصلحة العامة للشركة.	٢.٣١	٠.٩٥	X
٥	لا يجوز أن يكون رئيس أو عضو مجلس الإدارة عضواً في مجلس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة عامة بصفته الشخصية أو الاعتبارية.	٢.٠٧	٠.٨٥	X
٦	لا يجوز أن يكون رئيس أو عضو مجلس الإدارة عضواً أو مديراً في شركة أخرى منافسة للشركة الحالية.	٢.٢٨	١.٠٩	X
٧	الالتزام بمعايير الإفصاح المحاسبية والتدقيق الدولية.	٢.٢٢	٠.٩٠	X
٨	يتم تدقيق الحسابات السنوية من قبل مدقق خارجي مؤهل ومستقل ويقدم تقريره للجمعية العمومية.	٢.٣٨	١.١٣	X
٩	توفير قنوات اتصال كافية لتوفير البيانات والمعلومات في الوقت المناسب وبكلفة مناسبة.	٢.٥٠	١.٠٨	X
X	متوسط المتغيرات الفرعية	٢.٢٨	٠.٩٨	X

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

✓ ≤ من (٢.٤) مرتفع ، × ≥ من (٢.٤) منخفض

تؤشر النتيجة (√) الى قوة الالتزام في مدى الحفاظ على مصالح الشركة مع الاطراف الخارجية والنتيجة (X) الى ضعف الالتزام في في مدى التقييد بمبادئ الافصاح والشفافية ، وكما مبين في الجدول (٤) ان التزام الشركة متوسط من ناحية

الافصاح والشفافية بواقع (٩/٠) من الاسئلة وان الشركة لديها افصاح تطبيقا لمتطلبات الاجازة الممنوحة من حيث نشر الميزانية العمومية وصلاحيات تشريع القوانين وتدقيق الحسابات وتوفير البيانات ولكن لا يوجد لديها شفافية من ناحية نوعية البيانات المفصوح عنها واذا ما قارنا المتوسط الحسابي للمتغيرات مع متوسط المتغيرات الفرعية البالغ (٢.٢٨) وبمتوسط انحراف معياري (0.98) بانها قريبة من معيار القبول العام البالغ (٢.٤) مما يدل ان الشركة لديها افصاح ولكن غير شفاف لذلك على الشركة بذل جهود اكبر من اجل تحسين مستوى الافصاح والشفافية الى مستوى جيد ومقبول لنيل ثقة المساهمين وكافة الاطراف ذات العلاقة بالشركة التي تهتم في الحصول على معلومات دقيقة من الميزانية المنشورة من قبل الشركة.

جدول (٥)

مبدا مدى تحمل المدير واعضاء مجلس الادارة لمسؤولياتهم

ت	المتغيرات الفرعية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
١	يعمل أعضاء مجلس الإدارة مافي وسعهم لتنفيذ والمحافظة على مصلحة الشركة وحقوق المساهمين.	٢.١٨	١.١٣	√
٢	مجلس الإدارة الصلاحيات لإدارة الشركة وشؤون الموظفين وتعيين الرئيس التنفيذي وكبار الموظفين.	٢.٤٢	١.٠٧	√
٣	لا يجوز أن يتشح لعضوية مجلس الإدارة من يكون قد حكم عليه بجريمة مخلة بالشرف أو فاقد الأهلية المدنية.	٢.٤٠	١.١٩	X
٤	جميع المساهمين الصغار والكبار متساوون امام أعضاء مجلس الإدارة.	٢.١١	١.١٨	X
٥	التزام مجلس الادارة بتطبيق كافة القوانين والعمل لمصلحة جميع الاطراف ذات العلاقة.	٢	٠.٨١	X
٦	ينفذ اعضاء مجلس الادارة واجباتهم على اكمل وجه وقدرتهم على تقييم اداء الشركة بشكل علمي.	٢.٠٢	١.٠٦	X
	متوسط المتغيرات الفرعية	٢.١٨	١.٠٧	X

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

✓ : من (٢.٤) مرتفع ، × : من (٢.٤) منخفض

تؤشر النتيجة (√) الى مدى تحمل المدير واعضاء مجلس الادارة لمسؤولياتهم والنتيجة (X) الى وجود تحمل المدير واعضاء مجلس الادارة لمسؤولياتهم ولكن ليس بالمستوى المطلوب تجاه المساهمين والاطراف ذات العلاقة، وكما يبين الجدول (٥) ان التزام الشركة جيد ولكن ليس بمستوى الطموح الذي يلي اهداف المساهمين من ناحية مدى تحمل المدير واعضاء مجلس الادارة لمسؤولياتهم بواقع (٦/2) ان ان هناك سؤالين مقبولين من الاسئلة اذا ما قارناها مع متوسط المتغيرات الفرعية البالغ (٢.١٨) وبمتوسط انحراف معياري (1.07) وانها قريبة من معيار القبول العام البالغ (٢.٤) ولكنها غير مقبولة مما

يعني انه على الشركة بذل جهود اكبر من اجل تحسين اداء الادارة ومجلس الادارة مما ينعكس ايجابياً على الاداء المؤسسي للشركة الى مستوى جيد ومقبول لنيل ثقة المساهمين وكافة الاطراف ذات العلاقة بالشركة.

جدول (٦)

مبدأ مدى المحافظة على حقوق المساهمين

ت	المتغيرات الفرعية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
١	يتم تسجيل (نقل) ملكية الأسهم بين المساهمين بأسلوب آمن وسهل.	٢.١١	٠.٨٢	X
٢	المساهمون يستطيعون الحصول على كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالشركة بشكل فصلي.	٢.١٢	٠.٨٨	X
٣	المساهمون يستطيعون حضور اجتماعات الجمعية العامة بشكل شخصي أو بالإنابة ونسبة من يستطيعون إجراء التدقيق على أعمال الشركة من المساهمين.	٢.٠٥	٠.٩٤	X
٤	يستطيع المساهمين تعيين وعزل وتحديد مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدقق الخارجي والداخلي والشكوى عليهم.	٢.١١	١	X
٥	يستطيع المساهمين تحديد نسبة توزيع الأرباح.	٢.١١	١.٠٧	X
٦	لايستطيع المدير ومجلس الادارة إجراء أية تعديلات في عقد التأسيس والنظام الداخلي إلا بعد موافقة غالبية المساهمين.	٢.١٤	١.٠٥	X
٧	يتم اتخاذ قرارات الزيادة في رأس المال او تخفيضه أو الاندماج من قبل غالبية اعضاء الجمعية العمومية للشركة.	٢.١٨	٠.٩٨	√
٨	يتم اعلام كافة المساهمين عن مواعيد اجتماعات الجمعية العمومية ومكانها وزمانها بوقت مناسب قبل الاجتماع.	٢.١٧	١.٠٤	√
٩	يحق لكل عضو في الجمعية العمومية توجيه سؤال الى المدير واي عضو من اعضاء مجلس الادارة في الشركة.	٢	٠.٩٤	X
	متوسط المتغيرات الفرعية	٢.١٦	٠.٩٧	X

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

✓ : ≤ من (٢.٤) مرتفع ، × : ≥ من (٢.٤) منخفض

تؤشر النتيجة (√) الى مدى المحافظة على حقوق المساهمين والنتيجة (X) الى ضعف مدى المحافظة على حقوق المساهمين ، وكما يبين الجدول (٦) ان التزام الشركة في المحافظة على حقوق المساهمين بواقع (٩/٢) من الاسئلة وان ادارة الشركة متحكمة بكل شئى دون الرجوع الى المساهمين في كافة القرارات مثل الاعلان عن الارباح المتحققة ليس لدى المساهمين أي معلومات حقيقية عنها وكذلك توزيع مقسوم ارباح قليل جداً قياساً بحجم المبلغ المستثمر فيها مما اثر سلبياً على قيمة اسهم الشركة السوقية مما جعلها غير مرغوبة في البيع والان المساهمين يحاولون التخلص من الاسهم التي لديهم ولا يوجد طلب عليها بالاطافة الى عدم ادراج اسهم الشركة في سوق العراق للاوراق المالية يؤثر سلباً على تسجيل اسهمها بالاضافة الى

عدم تفعيل العمل في سوق اربيل للاوراق المالية، فضلاً عن ان المساهمين ليس لديهم أي صلاحيات في تعيين وعزل رئيس واعضاء مجلس الادارة ولا اجراء تدقيق في اعمال الشركة .. الخ، واذا ما قارنا الوسط الحسابي لجميع الاسئلة قريب من متوسط جميع المتغيرات الفرعية ولكن اذا ما قارنا متوسط المتغيرات الفرعية البالغ (٢.١٦) وبمتوسط انحراف معياري (0.97) مع متوسط القبول العام البالغ (٢.٤) مما يدل على ان مدى اهتمام الشركة باحفاظة على حقوق المساهمين ضعيف مما يتطلب سعي الشركة زيادة الاهتمام بحقوق المساهمين اذ ان زيادة الاهتمام يؤدي الى زيادة الثقة بالشركة مما يساعد الشركة في المستقبل على اصدار وبيع اسهم جديدة من اجل تمويل التوسعات المستقبلية والعكس صحيح اذا لم تهتم الشركات باحفاظة على حقوق المساهمين.

جدول (٧)

مبدأ مدى توفير المعاملة العادلة للمساهمين

ت	المتغيرات الفرعية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
١	يتساوى جميع المساهمين في حقوق التصويت بشكل عادل مع احتفاظ الشركة بسجل يتضمن كافة اسماء المساهمين.	١.٨٥	٠.٨٠	X
٢	يتمتع المساهمين الصغار بحصانة من سيطرة المساهمين الكبار ومساواة مع مالكي الاسهم الطبيعيين والمعنويين.	1.88	٠.٨٦	X
٣	يمنع المناجرة باسهم الشركة كل من الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة ممن لديهم اطلاع على المعلومات الداخلية للشركة.	1.85	٠.٧٤	X
٤	الزام المدراء واعضاء مجلس الادارة بالافصاح عن تعاملاتهم باسهم الشركة.	١.٩١	٠.٧٥	X
٥	استقلال الذمة المالية للشركة والمساهم لايتحمل أي خسارة الا في حدود مساهمته.	٢.١٤	٠.٩٦	X
	متوسط المتغيرات الفرعية	١.٩٢	٠.٨٨	X

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

✓ : ≤ من (٢.٤) مرتفع ، × : ≥ من (٢.٤) منخفض

تؤشر النتيجة (√) الى مدى توفير المعاملة العادلة للمساهمين والنتيجة (X) الى ضعف مدى توفير المعاملة العادلة للمساهمين ، وكما يبين الجدول (٧) ان التزام الشركة في مدى توفير المعاملة للمساهمين بواقع (٥/٥) من الاسئلة وان ادارة الشركة لا توفر حماية للمساهمين الصغار ضد سيطرة المساهمين الكبار اذ كان الوسط الحسابي لجميع الاسئلة اقل من متوسط المتغيرات الفرعية البالغ (١.٩٢) وبمتوسط انحراف معياري (0.88) ولكن اذا ما قارناه مع متوسط القبول العام البالغ (٢.٤) نلاحظ ضعف اهتمام الشركة في توفير المعاملة العادلة للمساهمين وهذه تعتبر نقطة سلبية تؤثر على توسع الشركة في المستقبل.

ثالثاً : نتائج اختبار فرضيات الدراسة

من اجل اختبار الفرضية الاولى للبحث (H0) التي تنص على انه " ان تطبيق قواعد الحوكمة ومبادئها في الشركة المساهمة المبحوثة هو مجرد شعارات ادارية وليس لها تأثير في تحسين الاداء المؤسسي الذي يساهم بدوره في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي" تم استخدام معامل الارتباط بيرسون Pearson Correlation، اما الفرضية الثانية (H0) التي تنص على انه " عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين تطبيق قواعد حوكمة الشركات ومبادئها في تحسين الاداء المؤسسي في الشركة المبحوثة" فسوف يتم اختبارها باستخدام نموذج تحليل التباين Anova وضمن مستوى دلالة معنوية مقداره (٥ ٪) وقد كانت النتائج كما يلي :

١. نتائج اختبار الفرضية العدمية الاولى (H0) / تحليل معاملات الارتباط

كانت العلاقة بين المتغيرات المستقلة (تطبيق قواعد الحوكمة ومبادئها) والمتغير التابع (الاداء المؤسسي) كما مبين في الجداول ادناه :

جدول (٨)

مدى تطبيق قواعد الحوكمة

ت	المتغيرات الفرعية	معامل الارتباط	النتيجة
١	تساهم قواعد الحوكمة في تطوير و تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والكفاءة.	(٠.١٤)	X
٢	يؤدي الالتزام الكبير بالتشريعات والقوانين والأنظمة الى قواعد حوكمة الشركات.	(٠.١٣)	X
٣	وضوح التشريعات والقوانين والأنظمة وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات بعدالة بين المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء.	(٠.٠٥)	X
٤	تقوم الهيئات الإشرافية والرقابية المسؤولة عن تنفيذ القوانين والأنظمة بواجباتها بطريقة موضوعية ومهنية عالية.	(٠.٠٣)	X
	متوسط معامل الارتباط	(٠.٠٨)	X

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

✓ : ≤ من (٠.٥) ارتباط قوي ، × : ≥ من (٠.٥) ارتباط ضعيف

✓ : ≥ من (٠.٥) ذات دلالة معنوية ، × : ≤ من (٠.٥) ذات دلالة غير معنوية

تؤشر النتيجة (√) الى وجود علاقة ارتباط قوية والنتيجة (X) الى وجود علاقة ارتباط ضعيفة ويبين الجدول (٨) ان متوسط معامل الارتباط لمتغيرات قواعد الحوكمة البالغ (٠.٠٨) اصغر من (٠.٥) وهذا يعني وجود علاقة ارتباط ضعيفة عكسية وذات دلالة غير معنوية والبالغ متوسطها (٠.٣٦) وهي اكبر من مستوى الدلالة الاحصائية البالغة (٠.٥) الامر الذي يؤدي قبول الفرضية العدمية (H0) التي تنص على (ان تطبيق قواعد الحوكمة ومبادئها في الشركة المساهمة المبحوثة

هو مجرد شعارات ادارية وليس لها تأثير في تحسين الاداء المؤسسي الذي يساهم بدوره في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي، أي ان الشركات المساهمة في الاقليم بشكل عام ليست مهمة بتطبيق قواعد الحوكمة وان وجدت فهي حبر على ورق ولاسباب عديدة اخرى منها عدم ادراكها ان تطبيق قواعد الحوكمة يزيد الثقة بها والتي تسهل على الشركات الحصول على مصادر تمويل سواء كانت قروض ام بيع اسهم جديدة... الخ والامر الذي ساهم في ذلك هو عدم او ضعف وجود سوق للاوراق المالية الذي يسهل على الشركات التي تطبق قواعد حوكمة الشركات في الحصول على قروض بسعر فائدة منخفض او بيع اسهمها بسعر مرتفع، وان غياب سوق للاوراق المالية لايمكن الشركات من احتساب القيمة العادلة لاسهمها وهذا يؤثر سلبياً على ثروة المساهمين.

جدول (٩)

مبدأ مدى الحفاظ على مصلحة الشركة مع الاطراف الخارجية

ت	المتغيرات الفرعية	معامل الارتباط	النتيجة
١	ادارة الشركة متعاونة بشكل فعال مع اصحاب المصالح الخارجية.	(٠.٠٣)	X
٢	تهتم ادارة الشركة بالاخذ بمقترحاتهم التي تصب في تحسين اداء الشركة.	(٠.٠٦)	X
٣	تهتم ادارة الشركة بتوفير المعلومات المناسبة لاصحاب المصالح بشكل فصلي ووقت مناسب.	(٠.٣٢)	X
٤	يمكن لاصحاب المصالح الاتصال بالمساهمين واعضاء مجلس الادارة بحرية.	(٠.٠٩)	X
٥	توفر الشركة حماية لاصحاب المصالح من الاعسار والافلاس.	(٠.١٥)	X
٦	عند طرح سندات القرض المضمونة يتم توثيق الضمانات بشكل نظامي وقانوني.	(٠.٦٣)	X
٧	يحق للمالكي سندات القرض المضمونة تعيين أمين إصدار وعلى نفقة الشركة.	(٠.١٧)	X
٨	يحتم على الشركة دعوة أمين الإصدار لحضور اجتماعات الجمعية العامة ومجلس الإدارة.	(٠.٠٨)	X
٩	يحق للدائنين الاعتراض على تخفيض رأسمال أو تحويل أو اندماج أو تصفية الشركة.	(٠.١١)	X
	متوسط معامل الارتباط	(٠.١٨)	X

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

✓ : ≤ من (٠.٥) ارتباط قوي ، × : ≥ من (٠.٥) ارتباط ضعيف

✓ : ≥ من (٠.٥) ذات دلالة معنوية ، × : ≤ من (٠.٥) ذات دلالة غير معنوية

تؤشر النتيجة (√) الى وجود علاقة ارتباط قوية والنتيجة (X) الى وجود علاقة ارتباط ضعيفة ويبين الجدول (٩) ان متوسط معامل الارتباط لمتغيرات الحفاظ على مصلحة الشركة مع الاطراف الخارجية البالغ (٠.١٨) اقل من (٠.٥) وهذا يعني وجود علاقة ارتباط ضعيفة جداً وذات دلالة غير معنوية والبالغ متوسطها (٠.٤٠) وهي اكبر من مستوى الدلالة

الاحصائية البالغة (٠.٠٥) الامر الذي يؤدي قبول الفرضية العدمية (H0) التي تنص على (ان تطبيق قواعد الحوكمة ومبادئها في الشركة المساهمة المبحوثة هو مجرد شعارات ادارية وليس لها تأثير في تحسين الاداء المؤسسي الذي يساهم بدوره في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي) ، أي ان الشركة ممكن ان تكون تماطل في دفع مستحقات الاطراف الخارجية مما يؤثر سلباً علىيها في المستقبل في الحصول على تسهيلات من الاطراف الخارجية وذلك لان نظرة الشركة القريبة لتحقيق مصالح آنية دون الاكتراث بالمستقبل.

جدول (١٠)

مبدأ مدى التقيد بمبادئ الإفصاح والشفافية

ت	المتغيرات الفرعية	معامل الارتباط	النتيجة
١	يتم نشرالميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر وتقرير مدقق الحسابات وخلاصة وافية عنها قبل انعقاد الجمعية العامة بوقت مناسب.	(٠.٠٢)	X
٢	التزام اعضاء مجلس الادارة بتقديم اقرار خطي بما يمتلكون هم وعائلاتهم من حصص من اسهم الشركة والشركات الاخرى.	(٠.١٠)	X
٣	يمنع اقراض رئيس مجلس الادارة واعضائه واقاربهم.	(٠.٠٨)	X
٤	يخول مجلس الادارة بصلاحيه تشريع القوانين بما لايتنافى مع المصلحة العامة للشركة.	(٠.٠٩)	X
٥	لا يجوز أن يكون رئيس أو عضو مجلس الإدارة عضواً في مجلس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة عامة بصفته الشخصية أو الاعتبارية.	(٠.٠٣)	X
٦	لا يجوز أن يكون رئيس أو عضو مجلس الإدارة عضواً أو مديراً في شركة أخرى منافسة للشركة الحالية.	(٠.١٤)	X
٧	الالتزام بمعايير الإفصاح المحاسبية والتدقيق الدولية.	(٠.٠١)	X
٨	يتم تدقيق الحسابات السنوية من قبل مدقق خارجي مؤهل ومستقل ويقدم تقريره للجمعية العمومية.	(٠.١٨)	X
٩	توفير قنوات اتصال كافية لتوفير البيانات والمعلومات في الوقت المناسب وبكلفة مناسبة.	(٠.٠٨)	X
	متوسط معامل الارتباط	(٠.٠٨)	X

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

✓ : من (٠.٥) ارتباط قوي ، × : من (٠.٥) ارتباط ضعيف

✓ : من (٠.٠٥) ذات دلالة معنوية ، × : من (٠.٠٥) ذات دلالة غير معنوية

تؤشر النتيجة (√) الى وجود علاقة ارتباط قوية والنتيجة (X) الى وجود علاقة ارتباط ضعيفة ويبين الجدول (١٠) ان متوسط معامل الارتباط لمتغيرات التقيد بمبادئ الإفصاح والشفافية الفرعية البالغ (٠.٠٨) اقل من (٠.٥) وهذا يعني وجود علاقة ارتباط ضعيفة جداً وذات دلالة غير معنوية والبالغ متوسطها (٠.٥١) وهي اكبر من مستوى الدلالة الاحصائية البالغة

(٠.٠٥) الامر الذي يؤدي قبول الفرضية العدمية (H0) التي تنص على (ان تطبيق قواعد الحوكمة ومبادئها في الشركة المساهمة المبحوثة هو مجرد شعارات ادارية وليس لها تأثير في تحسين الاداء المؤسسي الذي يساهم بدوره في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي) ، اذ الشركة تطبق الحد الأدنى من الافصاح الذي يعد احد المبادئ الاساسية لحوكمة الشركات وهذا ما يؤثر جهل المساهمين حول كيفية سير نشاط الشركات الحقيقي وماهي نسبة الارباح الحقيقية وكم هو مقسوم الارباح الحقيقي وهل الميزانية المنشورة تعبر عن النشاط الحقيقي ام لا كل هذه الاسباب ادت الى عدم وجود ثقة بالبيانات المنشورة وهذا يدل على وجود افصاح ولكن هذا الافصاح ضبابي غير شفاف وهذا انعكس على ان الاجابات في استمارة الاستبيان كانت غير مشجعة لذلك كانت نتيجة الارتباط ضعيفة جداً.

جدول (١١)

مبدأ مدى تحمل المدير واعضاء مجلس الادارة لمسؤولياتهم

ت	المتغيرات الفرعية	معامل الارتباط	النتيجة
١	يعمل أعضاء مجلس الإدارة مافي وسعهم لتنفيذ والمحافظة على مصلحة الشركة وحقوق المساهمين.	(٠.٠٩)	√
٢	لمجلس الإدارة الصلاحيات لإدارة الشركة وشؤون الموظفين وتعيين الرئيس التنفيذي وكبار الموظفين.	(٠.٠٤)	X
٣	لا يجوز أن يتزح لعضوية مجلس الإدارة من يكون قد حكم عليه بجريمة مخلة بالشرف أو فاقدا للأهلية المدنية.	(٠.٠٣)	X
٤	جميع المساهمين الصغار والكبار متساوون امام أعضاء مجلس الإدارة.	(٠.٠٨)	√
٥	التزام مجلس الادارة بتطبيق كافة القوانين والعمل لمصلحة جميع الاطراف ذات العلاقة.	(٠.١٩)	√
٦	ينفذ اعضاء مجلس الادارة واجباتهم على اكمل وجه وقدرتهم على تقييم اداء الشركة بشكل علمي.	(٠.٠٦)	X
	متوسط معامل الارتباط	(٠.٠٨)	X

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

✓ : ≤ من (٠.٥) ارتباط قوي ، × : ≥ من (٠.٥) ارتباط ضعيف

✓ : ≥ من (٠.٥) ذات دلالة معنوية ، × : ≤ من (٠.٥) ذات دلالة غير معنوية

تؤشر النتيجة (√) الى وجود علاقة ارتباط قوية والنتيجة (X) الى وجود علاقة ارتباط ضعيفة ويبين الجدول (١١) ان متوسط معامل الارتباط لمتغيرات مدى تحمل المدير واعضاء مجلس الادارة لمسؤولياتهم البالغ (٠.٠٨) اقل من (٠.٥) وهذا يعني وجود علاقة ارتباط ضعيفة جداً وذات دلالة غير معنوية والبالغ متوسطها (٠.٥٩) وهي اكبر من مستوى الدلالة

الاحصائية البالغة (٠.٠٥) الامر الذي يؤدي قبول الفرضية العدمية (H0) التي تنص على (ان تطبيق قواعد الحوكمة ومبادئها في الشركة المساهمة المبحوثة هو مجرد شعارات ادارية وليس لها تأثير في تحسين الاداء المؤسسي الذي يساهم بدوره في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي) ، اذ ان ادارة الشركة تعمل لتحقيق مصالحها الشخصية مستفيدة من السلطات الممنوحة لها على حساب مصالح المساهمين اذ يوجد تبذير في المصروفات في الادارة العليا مما يتسبب في رفع التكاليف وتقليل الارباح التي تؤثر في النهاية على مقسوم الارباح للسهم الواحد أي عدم العمل على تعظيم ثروة المساهمين الصغار كمطلب عادل لهم والتي تساهم في تحقيق الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات ومبادئها.

جدول (١٢)

مبدأ مدى المحافظة على حقوق المساهمين

ت	المتغيرات الفرعية	معامل الارتباط	النتيجة
١	(يتم تسهيل (نقل) ملكية الأسهم بين المساهمين بأسلوب آمن وسهل.	(٠.١٤)	X
٢	المساهمون يستطيعون الحصول على كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالشركة بشكل فضلي.	(٠.٠٢)	X
٣	المساهمون يستطيعون حضور اجتماعات الجمعية العامة بشكل شخصي أو بالإبابة ونسبة من يستطيعون إجراء التدقيق على أعمال الشركة من المساهمين.	(٠.٢٠)	X
٤	يستطيع المساهمين تعيين وعزل وتحديد مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدقق الخارجي والداخلي والشكوى عليهم.	(٠.١٤)	X
٥	يستطيع المساهمين تحديد نسبة توزيع الأرباح.	(٠.١٩)	X
٦	لايستطيع المدير ومجلس الإدارة إجراء أية تعديلات في عقد التأسيس والنظام الداخلي إلا بعد موافقة غالبية المساهمين.	(٠.١٥)	X
٧	يتم اتخاذ قرارات الزيادة في رأس المال وتخفيضه أو الاندماج من قبل غالبية اعضاء الجمعية العمومية للشركة.	(٠.٤٤)	X
٨	يتم اعلام كافة المساهمين عن مواعيد اجتماعات الجمعية العمومية ومكانها وزمانها بوقت مناسب قبل الاجتماع.	(٠.٠٩)	X
٩	يحق لكل عضو في الجمعية العمومية توجيه سؤال الى المدير واي عضو من اعضاء مجلس الادارة في الشركة.	(٠.٢٢)	X
	متوسط معامل الارتباط	(٠.١٧)	X

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

✓ : ≤ من (٠.٥) ارتباط قوي ، × : ≥ من (٠.٥) ارتباط ضعيف

✓ : ≥ من (٠.٠٥) ذات دلالة معنوية ، × : ≤ من (٠.٠٥) ذات دلالة غير معنوية

تؤشر النتيجة (√) الى وجود علاقة ارتباط قوية والنتيجة (X) الى وجود علاقة ارتباط ضعيفة ويبين الجدول (١٢) ان متوسط معامل الارتباط لمتغيرات المحافظة على حقوق المساهمين البالغ (٠.١٧) اقل من (٠.٥) وهذا يعني وجود علاقة ارتباط ضعيفة جداً وذات دلالة غير معنوية والبالغ متوسطها (٠.٤٩) وهي اكبر من مستوى الدلالة الاحصائية البالغة (٠.٠٥) الامر الذي يؤدي قبول الفرضية العدمية (H0) التي تنص على (ان تطبيق قواعد الحوكمة ومبادئها في الشركة المساهمة المبحوثة هو مجرد شعارات ادارية وليس لها تأثير في تحسين الاداء المؤسسي الذي يساهم بدوره في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي) ، أي ان الشركة تعمل بدون الرجوع الى المساهمين الصغار في اتخاذ القرارات التي تمس مصالحهم ، أي تقوم الادارة بتعيين من تريد بالمرتب الذي تريد وعزل من تريد ممن يعارض تصرفاتها مما يؤدي الى هدر حقوق المساهمين وبالاخص المساهمين الصغار ، كما وان المساهمين ليس لديهم أي فكرة عن حجم الارباح المتحققة بالاضافة الى مقسوم الارباح الموزع جداً قليل مما اصاب المساهمين بخيبة امل كبيرة هذا من جهة ومن جهة اخرى المساهمين اصطدموا بعدم قدرتهم على بيع اسهمهم لعدم ادراج الشركات في سوق الاوراق المالية بسبب عدم تفعيل العمل في سوق اربيل للاوراق المالية مما جعل عملية تسهيل الاسهم صعبة جداً وان وجدت بصورة غير رسمية ويتم بيع السهم باقل من نصف السعر الاسمي مما يساهم في تدهور الوضع المالي للمساهمين.

جدول (١٣)

مبدأ مدى توفير المعاملة العادلة للمساهمين

ت	المتغيرات الفرعية	معامل الارتباط	النتيجة
١	يتساوى جميع المساهمين في حقوق التصويت بشكل عادل مع احتفاظ الشركة بسجل يتضمن كافة الاسماء المساهمين .	(٠.١٦)	X
٢	يتمتع المساهمين الصغار بحصانة من سيطرة المساهمين الكبار ومساواة مع مالكي الاسهم الطبيعيين والمعنويين .	(٠.١٣)	X
٣	يمنع المتاجرة باسم الشركة كل من الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة ممن لديهم اطلاع على المعلومات الداخلية للشركة.	(٠.١٤)	X
٤	الزام المدراء واعضاء مجلس الادارة بالافصاح عن تعاملاتهم باسم الشركة.	(٠.١٠)	X
٥	استقلال الذمة المالية للشركة والمساهم لايتحمل أي خسارة الا في حدود مساهمته.	(٠.٠٦)	X
	متوسط معامل الارتباط	(٠.١١)	X

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

✓ : ≤ من (٠.٥) ارتباط قوي ، × : ≥ من (٠.٥) ارتباط ضعيف

✓ : ≥ من (٠.٠٥) ذات دلالة معنوية ، × : ≤ من (٠.٠٥) ذات دلالة غير معنوية

تؤشر النتيجة (√) الى وجود علاقة ارتباط قوية والنتيجة (X) الى وجود علاقة ارتباط ضعيفة ويبين الجدول (١٣) ان متوسط معامل الارتباط لمتغيرات توفير المعاملة العادلة للمساهمين البالغ (٠.١١) اقل من (٠.٥) وهذا يعني وجود علاقة ارتباط ضعيفة جداً وذات دلالة غير معنوية والبالغ متوسطها (٠.٣٣) وهي اكبر من مستوى الدلالة الاحصائية البالغة (٠.٠٥) الامر الذي يؤدي قبول الفرضية العدمية (H0) التي تنص على (ان تطبيق قواعد الحوكمة ومبادئها في الشركة المساهمة المبحوثة هو مجرد شعارات ادارية وليس لها تأثير في تحسين الاداء المؤسسي الذي يساهم بدوره في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي) ، مما يعني انه لا يوجد مساواة بين المساهمين الكبار والصغار وعدم وجود معاملة عادلة من حيث الحقوق التي يحصلون عليها وهذا يؤثر سلبياً على الشركات في المستقبل اذا ارادت الشركات طرح اسهم جديدة فلا احد يشترها لانه لا يوجد هناك حماية للمساهمين القدامى مما لا يحفز المستثمرين الجدد في المساهمة في هذه الشركات.

٢. نتائج اختبار الفرضية الثانية (H0) / تحليل التباين (ANOVA)

كانت النتائج المحسوبة لاختبار (F) للمتغيرات كلها (١.١٧) اصغر مقارنة مع (F) الجدولية البالغة (٢.٨٦) الامر الذي يعني قبول الفرضية العدمية (H0) التي تنص على " عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين تطبيق قواعد حوكمة الشركات ومبادئها في تحسين الاداء المؤسسي في الشركة المبحوثة" ورفض الفرضية البديلة (H1) التي تنص على " وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين تطبيق قواعد حوكمة الشركات ومبادئها في تحسين الاداء المؤسسي في الشركة المبحوثة ".

المبحث الثالث

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات

١. وجدت قواعد حوكمة الشركات ومبادئها كضرورة ملحة لمعالجة المشاكل التي تحصل بين ادارة الشركة والاطراف ذات العلاقة ، الا ان تطبيق قواعد حوكمة الشركات في العراق بشكل عام والاقليم بشكل خاص لم يحضى باهتمام كبير من قبل الشركات المساهمة لاسباب عديدة من اهمها ضعف اداء سوق العراق للاوراق المالية وعدم فاعلية سوق اربيل للاوراق المالية ، مما ادى الى عدم اكتراث الشركات بالعمل المصلحة مساهميتها.
٢. المساهمين الصغار محبطين من اداء ادارة الشركة وليس بمقدورهم تغيير أي شيء وهذا يدل على ضعف تطبيق قواعد الحوكمة ومبادئها التي اشارت اليها منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية ، والذي بدوره يؤثر ضعف الحماية والمعاملة العادلة للمساهمين.
٣. تقوم الشركة تقوم بنشر الميزانية العمومية تطبيقاً لمبدأ الافصاح ولكن البيانات الموجودة في الميزانية غير شفافة والمساهمين غير راضين عنها بالاخص صافي الربح المخصص للتوزيع عليهم.
٤. تبين ان تطبيق قواعد حوكمة الشركات المساهمة هي مجرد روتين لا يتم الالتزام به الا في حدود متطلبات الاجازة الممنوحة .
٥. جاء الوسط الحسابي والانحراف المعياري لتطبيق قواعد الحوكمة والمخاور الاخرى ضعيف بشكل عام واقل من معيار القبول العام البالغ (٢.٤).
٦. تبين ان ان علاقة الارتباط كانت ضعيفة جداً بين تطبيق قواعد الحوكمة ومبادئها وبين فرضيات الدراسة مما ادى الى قبول الفرضية العدمية الاولى (H0) والتي تنص على (ان تطبيق قواعد الحوكمة ومبادئها في الشركة المساهمة المبحوثة هو مجرد شعارات ادارية وليس لها تأثير في تحسين الاداء المؤسسي الذي يساهم بدوره في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي). وهذا يدل على ان قواعد الحوكمة موجودة في اللوائح والقوانين الا انها غير مفعلة ومطبقة بشكل جيد، كما وتم رفض الفرضية العدمية الثانية (H0) التي تنص على (عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين تطبيق قواعد حوكمة الشركات ومبادئها في تحسين الاداء المؤسسي في الشركة المبحوثة).

ثانياً : التوصيات

١. نوصي الشركة المساهمة بالعمل الجاد على تطوير تطبيق قواعد حوكمة ومبادئها اذا ما ارادت الحصول على ثقة المساهمين الحاليين والمستقبليين وكذلك الاطراف الاخرى المصارف الموردين المقترضين... الخ وهذا يساهم في انتشار وتوسع اعمال الشركة في المستقبل ، خصوصاً بعد ما لاحظنا نتائج الدراسة جميعها ضعيفة وغير مشجعة للاطراف ذات العلاقة.
٢. الالتزام بالافصاح الجيد للبيانات مع شفافية البيانات مما يعزز من مكانة الشركة ويرفع من اسعار اسهمها ويجفز المقترضين والموردين على مساعدة الشركة في حالة الحاجة الى التمويل الاضافي اللازم.
٣. توفير المعاملة العادلة بين المساهمين الصغار والكبار وذلك للمساهمة ببيع اسهم جديدة في المستقبل مما يساعد في توسع الشركة وزيادة ارباحها.
٤. تفعيل العمل في سوق اربيل للاوراق المالية الذي يساهم في تقييم العادل للاسهم العائدة للشركات والذي يعكس نشاطها الحقيقي ، ولكن الملاحظ انه لايمكن تقييم سعر السهم لانه سوق الاوراق المالية غير فعال وكما ان الشركة المبحوثة غير مدرجة في سوق الاوراق المالية.

المصادر

١. اسماعيل ، علي عبد الجابر الحاج علي ، ٢٠١٠ ، العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحكومية المؤسسية ودودة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الاردنية في القطاعين المصرفي والصناعي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاعمال ، جامعة الشرق الاوسط ، الاردن.
٢. التميمي ، عباس حميد ، ٢٠١٢ ، آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة، www.nazaha.iq.
٣. القشي، ظاهر و الخطيب، حازم ، ٢٠٠٦ ، الحكومية المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المرجة في الاسواق المالية ، مجلة اربد للبحوث العلمية ، المجلد العاشر ، العدد الاول ، الاردن.
٤. جودة ، فكري عبد الغني محمد، ٢٠٠٨ ، مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ بازل للرقابة المصرفية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاسلامية ، كلية التجارة ، غزة ، فلسطين.
٥. حبوش، محمد جميل، ٢٠٠٧ ، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاسلامية ، كلية التجارة ، غزة ، فلسطين.
٦. حداد ، مناور، ٢٠٠٨ ، دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية ، بحث مقدم الى "المؤتمر العلمي الأول" حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة (١٥-١٦ تشرين الأول ٢٠٠٨) ، جامعة دمشق ، سوريا.
٧. دباب ،رنا مصطفى، ٢٠١٤ ، واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية في فلسطين دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاسلامية ، كلية التجارة ، غزة ، فلسطين.
٨. دروزة ، سوزان صالح ، ٢٠٠٨ ، العلاقة بين متطلبات ادارة المعرفة وعملياتها واثرها على تميز الاداء المؤسسي دراسة تطبيقية في وزارة التعليم العالي الاردنية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاعمال ، جامعة الشرق الاوسط ، الاردن.
٩. الشحادات، محمد قاسم و عبد الجليل، توفيق حسن ، ٢٠١٢ ، أثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحوكمة المؤسسية في قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان ، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، المجلد ٨ ن العدد ١ ، الاردن.

١٠. الشمري ، صادق راشد ، ٢٠٠٨ ، الحوكمة دليل عمل للاصلاح المالي والمؤسسي ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد السابع عشر ، ايار ، بغداد ، العراق.
١١. الشيخ ، عبد الرزاق حسن ، ٢٠١٢ ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاسلامية ، كلية التجارة ، غزة ، فلسطين.
١٢. صهيون نحسن سعيد ، ٢٠١٥ ، مدى تطبيق قواعد الحوكمة وآثارها المتوقعة على اداء الشركات المساهمة العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية بطريقة نسب التحليل المالي) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاسلامية ، كلية التجارة ، غزة ، فلسطين.
١٣. فرج الله ، احمد موسى ، ٢٠١٢ ، دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات في تطوير الأداء المؤسسي في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية "دراسة تطبيقية على الجامعات الفلسطينية العاملة بقطاع غزة" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاسلامية ، كلية التجارة ، غزة ، فلسطين.
١٤. قويدر ، اكرم محمد ، ٢٠١٥ ، مدى التزام الشركات المساهمة العامة في فلسطين بمبادئ الحوكمة،رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاسلامية ، كلية التجارة ، غزة ، فلسطين.
١٥. كريم ، سمير ، ٢٠٠٣ ، حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين ، ط ٣ ، ٣٥ عمارات العبور، طريق صلاح سالم، مركز المشروعات الدولية الخاصة ،غرفة التجارة الامريكية – واشنطن ، القاهرة ، مصر.